

## اعداد: القطاع الزراعي شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

تهدف ورقة الحقائق هذه الى تسليط الضوء على أهمية الوحدة القانونية والتشريعية في الأراضي الفلسطينية، والضغط باتجاه تفعيل المجلس التشريعي للقيام بمهامه في سن التشريعات والقوانين والرقابة على أداء السلطة التنفيذية في جميع الأراضي الفلسطينية؛ لتكون الحقائق الواردة بالورقة أداة ضغط على صناع القرار من خلال تنفيذ حملات مناصرة لإنهاء الانقسام الفلسطيني والمطالبة بتفعيل المجلس التشريعي. وتجنّب أبناء شعبنا مزيداً من المعاناة جراء الانقسام السياسي والقانوني والتشريعي.

وتعكس هذه الورقة رؤية المجتمع المدني ومؤسسات الزراعة حول التشريعات والسياسات المتعلقة بالقطاع الزراعي. في ظل الانقسام الفلسطيني. حيث يُعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإنتاجية التي تأثرت بهذا الواقع القائم منذ نحو عشرة أعوام، إذ تعمل كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية التابعة لحركة "حماس" على اصدار تشريعات تُطبّق في قطاع غزة فقط. واصدار الرئيس محمود عباس العشرات من القرارات بقانون التي تُطبّق في الضفة الغربية فقط. فضلاً عن انقسام السلطة التنفيذية وغياب خطط وسياسات تنموية موحدة؛ ما حدا بشبكة المنظمات الأهلية أن تقوم بإعداد أوراق حقائق قانونية حول عدد من القطاعات المختلفة، من بينها القطاع الزراعي. ضمن المشروع الذي تنفذه "تعزيز دور المنظمات الأهلية في تحقيق نظام قانوني موحد في الأراضي الفلسطينية" بالشراكة مع "سواسية" البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة/ تعزيز سيادة القانون؛ العدالة والأمن للشعب الفلسطيني (٢٠١٤ - ٢٠١٧).

### حقائق حول القطاع الزراعي:

1. يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات في النظام الاقتصادي الفلسطيني، ويسهم في الدخل الوطني، وفي تحقيق الأمن الغذائي والبيئي. وخلق فرص عمل ولكنه شهد تداعيات جمة أدت إلى تراجعته خلال السنوات العشر الأخيرة.
2. يُواجه القطاع الزراعي انتهاكات متواصلة من الاحتلال، وأهمها: مصادرة الأراضي الزراعية، وتجريف الأراضي الزراعية، منع المزارعين من الوصول لأراضيهم، إغلاق البحر أمام الصيادين، وتقييد حركة البضائع والمنتجات الزراعية.
3. يعد المجلس التشريعي المظهر الأهم من مظاهر الديمقراطية في فلسطين، وغيابه أدى إلى غياب الديمقراطية، وتسبب في حدوث فجوة كبيرة بين احتياجات المواطن والقرارات والأنظمة الصادرة عن الحكومة، ما كان له أثر سلبي كبير على سير عجلة التنمية الزراعية.
4. تسبب الانقسام وعدم قيام المجلس التشريعي بمهامه في وقف عجلة إصلاح التشريعات، وحد من فرص وضع سياسات وخطط موحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
5. لا يوجد بيئة مناسبة لتطور القطاع الزراعي؛ بسبب الانقسام، حيث نجد أن خطط التنمية لا تحقق أهدافها ولا تقوم بدورها.
6. عاجلت التشريعات الفلسطينية، قبل الانقسام وبعده، عدداً من الأحكام المتعلقة بقطاع الزراعة، ولكن هذه الأحكام لم تنطبق لحقوق المزارعين.
7. يمتاز الإطار القانوني بالقصور؛ ما يتطلّب إعادة النظر به وفقاً للمعايير الدولية.
8. أصدر طرفي الانقسام بعض القوانين التي تُنظّم القطاع الزراعي، والتي تباينت بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تُطبّق في منطقة دون الأخرى، ما كان له أثر سلبي كبير على سير عجلة التنمية الزراعية.



وأبرز هذه القوانين:

1. القانون المدني الفلسطيني رقم 4 لسنة 2012، أصدرته كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في غزة حيث يُنظّم عقود بيع العقار وإجاره. وكذلك عقود المزارعة والمغارسة، والتي تعتبر من صميم العمل الزراعي. وهذا القانون غير مُطبّق في الضفة الغربية.
2. قرار مجلس الوزراء الخاص بنظام الاستزراع السمكي، المقترح من وزارة الزراعة في غزة، لم يدخل هذا القرار حيز التنفيذ بعد بسبب تعطلّ المجلس التشريعي ومجلس الوزراء أيضاً.
3. قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم 1 لسنة 1998 والمعمول به في الضفة والقطاع، تمّ تعديله بالقرار بقانون رقم 2 لسنة 2011، هذا التعديل المعمول به في الضفة الغربية دون قطاع غزة. على الرغم من الحاجة الماسّة للقطاع للتحديثات الواردة عليه خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي داخل فلسطين.
4. قرار مجلس الوزراء رقم 18 لسنة 2008 الخاص بنظام الحجر الزراعي، يُطبّق في الضفة الغربية وغير المعمول به في قطاع غزة.
5. قرار مجلس الوزراء رقم 12 لسنة 2012 الخاص بمنع تهريب المنتجات النباتية وكيفية ضبط المنتجات المهربة والإجراءات المتّبعة في هذا المجال.
6. قرار مجلس الوزراء رقم 6 لسنة 2010 في شأن نظام الحجر البيطري.
7. قرار بقانون رقم 14 لسنة 2014 في شأن المياه، يُطبّق في الضفة الغربية فقط. وجاء معدلاً لقانون المياه الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000.

#### توصيات:

1. الإسراع في استعادة الوحدة الوطنية، ومنها العودة إلى آلية التشريع الدستورية، وتقييد المجلس التشريعي الفلسطيني بعمله الأساسي في سن القوانين وعدم الزج به في أتون الخلافات السياسية، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في أسرع وقت لتمكين المجلس التشريعي من اتخاذ الخطوات التي تساعد في تدارك سلبيات الواقع التشريعي الحالي.
2. توحيد التشريعات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بما يلائم المصلحة العامة ويتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
3. إنجاز اللائحة التنفيذية الخاصة بصندوق تعويض المزارع عن الكوارث الطبيعية؛ من أجل مساعدة المزارعين وحفاظاً على حقوقهم، والعمل على تطبيق القانون في جميع الأراضي الفلسطينية.
4. خلق تشريع وطني موحد يُعنى بالأراضي بدلاً من التشريعات المتفرقة والكثيرة والمربكة التي تعالج مسألة الأراضي.
5. اعداد مشروع قانون يُنظّم النشاط النباتي بشكل مستقل ويجمع الأحكام كافة الصادرة عن وزير الزراعة والشروط الفنية التي وضعتها الوزارة من دون إلزام وتقديمه للوزير من أجل تقديمه للمجلس التشريعي.
6. الضغط من أجل زيادة حصة القطاع الزراعي من الموازنة العامة، والتي لا تتجاوز 1% من الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.
7. تقديم الدعم الحقيقي للمزارع؛ عن طريق منحه بطاقة الحياة الزراعية؛ وتقديم يد العون من أجل استصلاح الأراضي الزراعية للمزارعين الذين تضررت أراضيهم خلال الحروب "الإسرائيلية" على غزة.

